



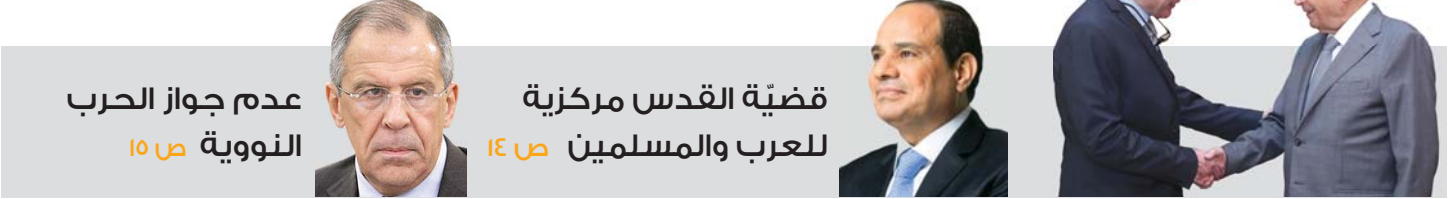
العدالة
٤٩٨٢
الحقيقة
٥٢٣١

لأجل لبنان

الشَّرق

مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٦
الاربعاء ١٢ حزيران ٢٠١٩ / العدد 20970 / 24 صفحة / 1000 ليرة

العائد
الى الحرية
ص ٤



عدم جواز الحرب
النوية ص ١٥

قضية القدس مركزية
للغرب والمسلمين ص ١٤

الحريري: غضب سني والبلد لا يدار بزلات اللسان ص ٥



الرئيس سعد الحريري متحدثاً، مساء امس، في مؤتمره الصحفي

«يوم العودة»: بري والحريري ونزار زكا في بيروت ص ٤

رأي الشَّرق

الحريري:
أنا أم الصبي

دعوة عبدالله بن زايد:
لا اتفاق جديداً
مع إيران بدوننا



بقلم: عماد الدين أديب

منذ أن أعلن الرئيس
الأميري دونالد ترامب، في
العام الماضي، إيقاف العمل
بالاتفاق النووي مع إيران
وخروج بلاده منه وبدء
سياسة فرض العقوبات، فإن
التتمة على الصفحة ١٧

نقل عجز موازنة الدولة
إلى موازنة مصرف لبنان
يؤسس لنهج كارثي



بقلم: بروفيسور جاسم عجاقة

مع بدء وضوح الصورة حول
هيكلية إيرادات ونفقات
الدولة اللبنانية في مشروع
موازنة العام ٢٠١٩، يظهر
إلى العلن أن الحكومة قرّرت
تحميل مصرف لبنان أكثر من
التتمة على الصفحة ١٧



اللواء عباس إبراهيم والمفرج عنه نزار زكا عائدتين من طهران على متن طائرة خاصة

تقديم عقارب الساعة ليوم القيامة دقيقتين ص ١٦

خيراً فعل الرئيس سعد
الحريري بأنه عقد مؤتمراً
صحافياً فصاح الشارع
كما صرح الرؤساء
والزعماء والقيادات
جميعاً.

الشارع السني يعيش
حالة غليان وغضب
والسب بكل بساطة
التجاوزات التي يقوم بها
التتمة على الصفحة ٢

عوني الكعكي
aounikaaki@elshark.com

نقل عجز موازنة الدولة إلى موازنة مصرف لبنان يُؤسس لنهج كارثي

◀ تتمة المنشور على الصفحة الأولى

٦٥٧ مليون دولار أميركي من هذا العجز. هذا الأمر قد يكون له تداعيات كارثية على العملة الوطنية في ظل غياب إجراءات لدعم النمو الاقتصادي. بلغت الكلفة على مصرف لبنان في العام ٢٠١٨ نتيجة دعم خزينة الدولة اللبنانية ما يوازي ٢,٨ مليار دولار أميركي منها كلفة الفائدة على ٨٥٠٠ مليار ليرة لبنانية قديماً مصرف لبنان للدولة اللبنانية على شكل تسهيلات صندوق خزينة (فائدة ٦٪ على القرض). في مشروع موازنة العام ٢٠١٩، أقرت الحكومة تخفيض بقيمة ١١٠٠ مليار ليرة لبنانية على خدمة الدين العام عبر قرض بقيمة ١١ ألف مليار ليرة لبنانية بفائدة ٦٪، وتوقعت الحكومة أن يتم إقراض المبلغ من القطاع المصرفي (المصارف التجارية ومصرف لبنان). إلا أن المصارف التجارية اللبنانية بلغت المعينين أنها لا تمتلك القدرة ولا الرغبة في الإكتتاب بهذا الإصدار، مما يعني أن مصرف لبنان يبقى وحيداً في الواجهة مع ما لذلك من تداعيات سلبية سظهرها فيما يلي.

يبلغ مُعدل فائدة السوق بحدود ١٣,٥٪ على فترة خمسة سنوات، وبالتالي فإن إعطاء مصرف لبنان لقرض بقيمة ١١ ألف مليار ليرة لبنانية بفائدة ٦٪ سيؤدي إلى كلفة على مصرف لبنان بقيمة ١٣٧٥ مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي ٩١٢ مليون دولار أميركي. وما أن عجز ٢٧,٥٩ أصبح صعب المنال كما نظهره ترقية الإيرادات والإنفاق الواردة في مشروع موازنة العام ٢٠١٩، مما يعني أن مصرف لبنان سيمول العجز الإضافي المُقدَّر بحسب وكالة ستاندارد أند بورز (١٠٪ - ٢٧,٥٩) أي ما يوازي ١,٦ مليار دولار أميركي. وبالتالي تصبح الكلفة على مصرف لبنان لهذا العام مليارين و٣٠٠ مليون دولار أميركي. فهل بدأت الحكومة بإتباع نهجاً جديداً كالنهج الذي تلا عدوان تموز ٢٠٠٦؟

على إثر عدوان تموز ٢٠٠٦ والذي شهد إجرام الماكينة العسكرية الإسرائيلية وعقيدة زئيف فلاذبير جابوتنسكي التي يتبعها الجيش الإسرائيلي، وجدت الحكومة آنذاك نفسها في حاجة إلى كم كبير من المال لتغطية النفقات الناتجة عن هذا العدوان. في تلك الفترة لم يكن هناك من موازنة وبالتالي أخذت الحكومة تُتفق على أساس القاعدة الإثني عشرية، ومولت المبالغ التي تحتاجها من خلال إعمادات من خارج الموازنة بسماع من قبل مجلس النواب.

هذا الأمر أدى إلى تضخم هائل في الدين العام تضاعف معه هذا الدين من ٣,٨٥ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٧١ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٦! هذا النهج وصل إلى طريق مسدود اليوم ولم يعد أمام الحكومة الكثير من هوامش التحرك، لذا قد تكون دخلنا في مرحلة نهج جديد وهو تمويل مصرف لبنان لعجز الدولة بشكل غير مسبوق ومُخالف للقوانين.

تنص المادة ٨٨ من قانون النقد والتسليف على أنه يُمكن لمصرف لبنان منح الخزينة بطلب من وزير المال تسهيلات صندوق لا يُمكن أن تتعدى قيمتها ٦٠٪ من متوسط واردات موازنة الدولة العادية في السنوات

الثلاث الأخير المقطوعة حسابتها ولا يُمكن أن تتجاوز هذه التسهيلات ٤ أشهر. وتنص المادة ٨٩ على أن الإجازة المُعطاة في المادة ٨٨ لا يُمكن إستعمالها أكثر من مرة واحدة خلال اثني عشر شهراً. وتنص المادة ٩٠ أنه وبإستثناء التسهيلات المنصوص عليها في المادتين ٨٨ و٨٩، لا يُمكن لمصرف لبنان منح أي قروض للقطاع العام.

أما المادة ٩١ فقد أعطت إمكانية في ظل ظروف إستثنائية أو في حالات الضرورة القصوى، إذا ما ارتأت الحكومة الاستعانة من المصرف المركزي، تحيط حاكم المصرف علماً بذلك، ويقوم المصرف مع الحكومة بدراسة إمكانية إستبدال مساعدته بوسائل أخرى، كإصدار قرض داخلي أو عقد قرض خارجي أو إجراء توفيرات في بعض بنود النفقات الأخرى أو إيجاد موارد ضرائب جديدة الخ...

ووفقاً في الحالة التي ثبت فيها انه لا يوجد أي حل آخر، وإذا ما أصرت الحكومة، مع ذلك، على طلبها، يُمكن المصرف المركزي أن يمنح القرض المطلوب. حينئذ يقترح المصرف على الحكومة، أن لزم الأمر، التدابير التي من شأنها الحد مما قد يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة وخاصة الحد من تأثيره، في الوضع الذي أعطي فيه، على قوة النقد الشرائية الداخلية والخارجية.

وحددت المادة ٩٣ الفائدة التي تنتج عن هذه القروض نسبة إلى أوضاع السوق حيث أنه لا يمكن أن يكون معدل الفائدة على تسهيلات الصندوق المشار إليها بالمادة ٨٨ اقل من معدل الحسم المعمول به لدى المصرف مخفضاً واحداً. أما معدل الفائدة على القروض المشار إليها بالمادتين ٩١ و٩٢ فلا يمكن أن تقل عن معدل الحسم المعمول به لدى المصرف مضاعفاً إليه واحد. من هذا المنطلق، نرى أن المُشرع حدّد في قانون النقد والتسليف كل الحالات المُمكنة وعلى رأسها شروط القرض، مدته التي لا يُمكن أن تزيد عن عشر سنوات كما وسعر الفائدة.

إن كل قرض أو تسهيلات يُقدّمها مصرف لبنان للحكومة اللبنانية خارج هذه الشروط، تعتبر مخالفة للقانون. لكن الأهم هو أن فرض قروض على مصرف لبنان لتمويل عجز الخزينة هو مخالفة واضحة للقوانين العالمية التي ترعى المصارف المركزية وإستقلاليتها وسيكون لها تداعيات على الثقة بالنظام المصرفي اللبناني والليرة اللبنانية إذ أن السؤال المطروح هو من أين سيؤمّن مصرف لبنان هذه المبالغ؟ أيضاً هناك من يقول إن مصرف لبنان لا يُحَوّل أرباحه إلى خزينة الدولة؟ إن مصرف لبنان يُحوّل سنوياً حصة الدولة من الأرباح المنصوص عليها في عملاً بالمادة ١١٣ من قانون النقد والتسليف. لكن إذا كان عجز الموازنة ينتقل إلى موازنة مصرف لبنان، فعن أية أرباح يتحدّثون؟ الجدير ذكره أن مصرف لبنان يحمل ٤٠٪ من دين الدولة اللبنانية.

جاسم عجاجة

نقل العجز من الموازنة العامة إلى موازنة مصرف لبنان			
المبلغ بالليرة اللبنانية	فائدة السوق	فائدة 1%	الفارق
11,000,000,000,000	1,485,000,000,000	110,000,000,000	1,375,000,000,000
أي ما يوازي بالدولار الأميركي			
7,296,849,088	985,074,627	72,968,491	912,106,136

فرنسا: تفكيك خلية يمينية أرادت استهداف مسلمين ويهود

أعلنت الشرطة الفرنسية امس الثلاثاء، أنها فككت خلية «لننازين الجدد» كانت تخطط لشن هجمات على أماكن عبادة يهودية أو مسلمة. وكشف مصدر قضائي أن «التحقيق أشار إلى أن أعضاء الخلية كانوا يعدون مخططاً غير واضح لتنفيذ هجوم مرجح على مكان عبادة، من دون أن يعطي المزيد من التفاصيل بشأن الأهداف أو الدوافع». وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن محققين في قسم مكافحة الإرهاب تولوا التحقيق في كانون الثاني

الماضي مع ٥ من عناصر الخلية، ووجهوا للمشتبه بهم اتهامات تتعلق بالإرهاب، تتضمن تصنيع ونقل متفجرات والمشاركة في مخطط إرهابي. وكانت الشرطة في مدينة غرونوبل، جنوب شرقي فرنسا، اعتقلت في ايلول ٢٠١٨ شخصا بتهم تتعلق بجهازة أسلحة، وقادهم التحقيق إلى باقي المشتبهين الأربعة، وبينهم قاصران. وكشفت السلطات الفرنسية خلال الأشهر الأخيرة عن مخططات تورط فيها متطرفون من اليمين المتطرف، موجة الأحزاب القومية واليمينية.

ففي نوفمبر الماضي اعتقل ٦ أشخاص للاشتباه بتورطهم في مخطط لمهاجمة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وفي حزيران ٢٠١٨، اعتقلت شرطة مكافحة الإرهاب ١٣ شخصا على ارتباط بمجموعة متطرفة على خلفية مخطط مفترض لمهاجمة مسلمين. أشار إلى أن الرئيس ماكرون صرح الأسبوع الفائت، أن الانتخابات الأخيرة للرلمان الأوروبي، تؤكد أن الأوروبيين تمكنوا من «احتواء موجة الأحزاب القومية واليمينية».

دعوة عبدالله بن زايد: لا اتفاق جديداً مع إيران بدوننا

◀ تتمة المنشور على الصفحة الأولى

العقل السياسي العربي لم يخرج بفكرة «مبدعة أو خلاقية وعملية» للتعامل مع هذه المعضلة سوى ما جاء على لسان الشيخ عبدالله بن زايد وزير خارجية الإمارات أمس الأول. قال الشيخ عبدالله، في مؤتمره الصحافي مع وزير الخارجية الألماني: «إن أي اتفاق مستقبلي مع إيران يجب أن يشمل دول المنطقة بحيث تكون طرفاً فيه».

وأضاف وزير الخارجية الإماراتي: إن أي اتفاق مستقبلي مع إيران يجب أن يشمل بالإضافة إلى الملف النووي وقف دعم إيران للإرهاب وبرامج الصواريخ الباليستية». وما قاله الشيخ عبدالله هو عين الصواب، وهو ما كان يجب أن يكون منذ أن بدأت المفاوضات الماراثونية لحل أزمة عمرها ١٢ عاماً بين إيران ودول «٥+١» واحد» لمدة ١٨ شهراً في كل من جنيف ونيويورك ولوزان وفيينا.

من الأخطاء الجوهرية في مفهوم هذه المفاوضات: ١- عدم حضور الطرف الأساسي الذي يشعر بالتهديد من إيران وهو الطرف العربي. ٢- أن التفاوض دار -حصرياً- حول «احتمال» التخريب النووي الإيراني وتجاهل «حقيقة» الصواريخ الباليستية الإيرانية.

٣- أن يتم حصر مخاطر السياسة الخارجية في «نوعية سلاحها» وليس في «مضمون» أفكارها التوسعية تجاه جيرانها.

٤- أن تتم مكافأة إيران على التزامها بعدم التخريب دون ربط ذلك صراحة وبشكل مباشر وجازم لا يحتمل التأويل أو التلاعب بضرورة عدم التدخل في شؤون الغير واحترام سيادة جيرانها والتأكيد على حسن الجوار وعدم دعم أو تمويل أو تشجيع أي قوة تابعة لها ضد أنظمتها أو حكوماتها الوطنية.

هذا الاتفاق الذي وقع في ٢ أبريل ٢٠١٥ أعطى لإيران أنبوبه أكسجين للحياة وقدرة مالية ومساحة حركة وغطاءً سياسياً جعلتها تتوسع بقوة في العراق «الحشد الشعبي» وفي سوريا «الحرس الثوري» وفي

لقد حُذرتنا قبل ذلك مرتين، الأولى عند توقيع الاتفاق، والثانية حينما دعانا الرئيس «المُتخاذل» براك أوباما إلى قمة في كامب ديفيد ورفض رفضاً باتاً ربط الاتفاق أو تعديله أو عمل أي صيغة إضافية تربط بين فك العقوبات واحترام إيران لعلاقاتها مع جيرانها في المنطقة، لذلك لن نقبل بخذلان لثالث مرة.

لا يجب أن تفكر واشنطن أو أوروبا في أمنها وحدها، أو في حماية إسرائيل فقط من السلاح النووي الإيراني، لأن الأسلحة التقليدية والأفكار الشريرة أحياناً تكون أكثر تدميراً.

من هنا تأتي أهمية دعوة الشيخ عبدالله بن زايد إلى المشاركة في وضع خطوط وتفاصيل أي اتفاق جديد مع إيران.

لم يعد مقبولاً أن يرسم غرينا خارطة منطقتنا أو يقرر وحده أمن ووطننا.

المهم أن تصل رسالة الشيخ عبدالله إلى من بيديه الأمر.

عماد الدين اديب